﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ ۝٢﴾ [المجادلة: 2]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

بيانُ سببِ المُجادَلةِ الَّتي سَمِعَها اللهُ

لمّا أتمَّ ﷻ الخبرَ عن إحاطةِ علمِهِ؛ أخبرَ عن حكمِ الأمرِ الَّذي وقعتِ المجادَلةُ بسببِهِ[1].

ثمَّ إنَّ الآيةَ مَسوقةٌ لبيانِ شأنِ الظِّهارِ في نفسِهِ، تمهيدًا لبيانِ حكمِهِ المترتِّبِ عليهِ شرعًا، إثرَ بيانِ وقوعِ الظِّهارِ مِنْ بعضِ الرِّجالِ[2].

بيانُ حُكمِ الظِّهارِ بعدَ بيانِ وقوعِهِ

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾: (ظَهَرَ) أصلٌ يدلُّ على قوَّةٍ وبُروزٍ[3]، ومِنْ ذلكَ يقالُ: ظهرَ عليهِ، إذا غلبَهُ، وظاهرتُهُ؛ أي: عاونتُهُ[4]، والظَّهيرُ: المُعينُ[5]، والظِّهارُ: أنْ يقولَ الرَّجلُ لامرأتِهِ: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمّي، وهو مشتقٌّ مِنَ الظَّهرِ، وألحَقَ بهِ الفقهاءُ تشبيهَها بجزءِ أُنثى مُحَرَّمٍ[6]. وهذا هو المرادُ هنا.

2) ﴿مُنكَرٗا﴾: (نكر) أصلٌ يدلُّ على خلافِ المعرفةِ[7]، فالإنكارُ ضدُّ العِرْفانِ[8]، ويقالُ: أنكرتُ على فلانٍ، إذا فعلتَ بهِ فعلًا يَردَعُهُ[9]. والمُنكَرُ: كلُّ فعلٍ تحكمُ العقولُ الصَّحيحةُ بقُبحِهِ، أو تتوقَّفُ

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 342.
(2) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 485، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 10.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ظهر).
(4) الرّاغب، المفردات: (ظهر).
(5) الرّاغب، المفردات: (ظهر).
(6) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 192.
(7) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (نكر).
(8) السّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (نكر).
(9) الرّاغب، المفردات: (نكر).

في استقباحِهِ واستحسانِهِ العقولُ فتحكمُ بقُبحِهِ الشَّريعةُ[1]. والمرادُ بالمُنكَرِ هنا: القبيحُ[2].

3) ﴿وَزُورًا﴾: (زور) أصلٌ يدلُّ على المَيْلِ والعدولِ، ومِنْ ذلكَ يقال: ازْوَرَّ عن كذا؛ أي: مالَ عنه[3]، ومفازةٌ زَوْراءُ، أي: مائلةٌ عن القَصد والسَّمْت[4]، وقال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾ [الكهف: 17]؛ أي: تميل[5]، والزّورُ: الكذبُ؛ لأنَّهُ مائلٌ عن طريقةِ الحقِّ[6]، قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ۝٤﴾ [الفرقان: 4]، ويُسمَّى الصَّنمُ زورًا لكون ذلك كذبا وميلا عن الحق[7]، والزّورُ أيضًا: كلُّ شيءٍ يُتَّخذُ ربًّا ويُعبَدُ مِنْ دونِ اللّهِ[8]. والمرادُ هنا: الكذبُ[9].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الظِّهارُ مَحْضُ كَـذِبٍ وقَـلْـبٍ لحَقائقِ الأشياء

يُبيِّنُ اللّهُ تعالى قُبْحَ صنيعِ المُظاهِرينَ، فيقولُ: الَّذين يُحرِّمونَ نساءَهم على أنفُسِهم تحريمَ أمَّهاتِهم - بأنْ يقولَ أحدُهم لامرأتِهِ: أنتِ عليَّ كظهرِ أُمّي - لا أثرَ لكلامِهم في تغييرِ حقائقِ الأشياءِ، فما نساؤُهم اللّائي يُظاهِرونَ منهنَّ بأمَّهاتِهم، بل هنَّ لهم حلالٌ، وما أمَّهاتُهم إلّا اللّواتي ولَدْنَهم، لا اللّواتي قالوا لهنَّ ذلكَ، وإنَّ المُظاهِرينَ ليقولونَ قولًا قبيحًا لا صحَّةَ لهُ وكذبًا فظيعًا، وإنَّ اللّهَ لذو صفحٍ عن ذنوبِ عبادِهِ إذا تابوا منها وأنابوا، غفورٌ لهم أنْ يعاقبَهم عليها بعدَ التَّوبةِ[10].

(1) الرّاغب، المفردات: (نكر).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 13.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (زور).
(4) الخليل، العين: (زور).
(5) الراغب، المفردات: (زور).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (زور).
(7) الراغب، المفردات: (زور).
(8) الجوهري، الصحاح: (زور).
(9) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 13.
(10) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 23/ 227، والقاسمي، محاسن التّأويل: 9/ 162.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

عِلَّةُ فصلِ جُملةِ ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾:

بـيـانُ المَـخـرَجِ لِـلمُـجادِلةِ مِـنَ الظِّهارِ

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لِما بينَهما مِنْ شِبْهِ كمالِ الاتِّصالِ؛ لأنَّهُ استئنافٌ بيانيٌّ لبيانِ شأنِ الظِّهارِ في نفسِهِ؛ تمهيدًا لبيانِ حكمِهِ المترتِّبِ عليهِ شرعًا إثرَ بيانِ وقوعِ الظِّهارِ مِنْ بعضِ الرِّجالِ، فهو جوابُ سؤالٍ نشَأ ممّا سبقَ، كأنَّهُ قيلَ: ما الظِّهارُ في الشَّرعِ؟ وماذا يَترتَّبُ عليهِ مِنَ الحكمِ الشَّرعيِّ[1]؟ أو يقالُ في تقديرِ السُّؤالِ: فماذا نشأ عن استجابةِ اللهِ لشكوى المُجادِلَةِ؟ فيجاب بما فيهِ المَخرَجُ لها منهُ[2].

نكتةُ التَّعبيرِ بالموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

قُبْحُ شأنِ الظِّهار

الموصولُ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم﴾ مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ؛ أي: مخطئونَ، وأُقيمَ دليلُهُ - وهو قولُهُ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ - مُقامَهُ، أو هو الخبرُ نفسُهُ؛ أي: ما نساؤُهم أمَّهاتِهم على الحقيقةِ[3]. ويجوزُ أن يكون الموصولُ في محلِّ نصبٍ مفعولًا به لصيغةِ المبالغة ﴿بَصِيرٌ﴾ على مذهب سيبويهِ في جوازِ إعمال (فَعيل)[4].

وأيًّا ما كان ففي التَّعبيرِ بالموصولِ إيماءٌ إلى علَّةِ الحكمِ، وهو كونُهم مخطئينَ، واستحضارٌ لهم بالفعلِ القبيحِ الَّذي لا ينبغي أنْ يَصدُرَ عنهم، وهو الظِّهارُ.

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ في ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾:

الـظِّـهـارُ عـادةٌ لِـلمخاطَبينَ

جيءَ بصيغةِ المضارعِ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ الظِّهارَ كانَ عادةً عندَ المخاطَبينَ، وأنَّهُ كانَ يصدرُ

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 485، والآلوسي، روح المعاني: 14/ 199.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 10.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 200.
(4) النحاس، إعراب القرآن: 4/ 247، والسمين الحلبي، الدر المصون: 10/ 262.

منهم على سبيلِ الاستمرارِ والتَّجدُّدِ وقتًا فوقتًا[1]، وفي ذلك مزيدُ ذمٍّ لهم.

توجيهُ القراءاتِ في ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾:

تعدُّدُ القراءاتِ واتِّحادُ المعنى

وَرَدَ في قوله ﷻ: ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ ثلاثُ قراءاتٍ مرتبطةٍ بالنّاحيةِ الصَّرفيَّة:

فقرَأ عاصمٌ: ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ بضمِّ الياءِ وتخفيفِ الظّاء وألفٍ بعدَها وكسرِ الهاء.

وقرَأ أبو جعفرٍ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ: ﴿يَظَّٰهَرُونَ﴾ بفتحِ الياءِ وتشديدِ الظّاء وألفٍ بعدَها وفتحِ الهاء.

وقرَأ الباقونَ: ﴿يَظَّهَّرُونَ﴾[2] بفتحِ الياءِ وفتحِ الظّاء مُشدَّدةً من غيرِ ألفٍ بعدَها وفتحِ الهاء مُشدَّدة.

أمّا الأولى ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ فهي مِن (ظاهَرَ يُظاهِرُ) كـ(قاتَلَ يُقاتِلُ)، ولا تاءَ هنا توجِبُ التَّشديد. وأمّا الثّانيةُ ﴿يَظَّٰهَرُونَ﴾ فهي مِن (تظاهَرَ يَتَظاهَرُ)، أُدغِمَتِ التّاءُ المزيدةُ في الظّاءِ لقُرْبِ مَخْرَجَيهما، والَّذي حَسَّنَ الإدغامَ هنا نقلُ الأضعفِ إلى الأقوى؛ لأنَّ الظّاء أقوى من التّاء، فلمّا أُدغِمَتِ التّاء في الظّاء وقع التَّشديدُ في الظّاء. وأمّا الثّالثةُ ﴿يَظَّهَّرُونَ﴾ فهي مِن (تَظَهَّرَ يَتَظَهَّرُ) مضعَّفِ العين، فأُدغِمَتِ التّاءُ المزيدةُ في الظّاء[3].

والظّاهرُ: أنَّ هذا الاختلافَ إنَّما هو اختلافٌ صرفيٌّ يتعلَّقُ بأبنيةِ الأفعالِ المَزيدة؛ فـ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ على وزن (يُفاعِلون) مِن (فاعَلَ) المزيدِ بحرفٍ، و﴿يَظَّٰهَرُونَ﴾ على وزنِ (يَتَفاعلون) مِن (تفاعَلَ) المزيدِ بحرفين، و﴿يَظَّهَّرُونَ﴾ على وزن (يَتَفعَّلونُ) مِن (تَفَعَّلَ) المزيدِ بحرفين.

(1) الطِّيبي، فتوح الغيب: 15/ 268، والخفاجي، عناية القاضي: 8/ 164.
(2) ابن الجزري، النّشر: 2/ 385.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 10، بتصرف وزيادة إيضاح.

أمّا مِن حيث المعنى فإنَّ معنى هذهِ القراءاتِ واحدٌ، قال ابنُ منظورٍ: "وظاهَرَ الرَّجُلُ امرأتَهُ ومِنها، وقد تَظَهَّرَ مِنها وتَظاهَرَ، كلُّهُ بمعنًى"[1]، واللهُ ﷻ أعلم.

بلاغةُ الاستعارةِ في لفظِ الظِّهارِ:

المُظاهِرُ قاصدٌ تأبيدَ تحريمِ نكاحِ الزَّوجة

معنى الظِّهارِ في قولِهِ تعالى: ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ أنْ يقولَ الرَّجلُ لزوجتِهِ: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمّي، وكانَ هذا قولًا يقولونَهُ في الجاهليَّةِ، يريدونَ بهِ تأبيدَ تحريمِ نكاحِها. وهو مشتقٌّ مِنَ الظَّهرِ ضدِّ البطنِ؛ لأنَّ الَّذي يقولُ لامرأتِهِ: أنتِ عليَّ كظهرِ أمّي يريدُ بذلكَ أنَّهُ حرَّمَها على نفسِهِ، كما أنَّ أمَّهُ حرامٌ عليهِ، فإسنادُ تركيبِ التَّشبيهِ إلى ضميرِ المرأةِ على تقديرِ حالةٍ مِنْ حالاتِها، وهي حالةُ الاستمتاعِ المعروفِ، سَلَكوا في هذا التَّحريمِ مَسلَكَ الاستعارةِ المكنيَّةِ، بتشبيهِ الزَّوجةِ حينَ يَقْرَبُها زوجُها بالرّاحلةِ، وإثباتُ الظَّهرِ لها تخييلٌ للاستعارةِ، ثمَّ تشبيهُ ظهرِ زوجتِهِ بظهرِ أمِّهِ في حالةٍ مِنْ أحوالِهِ، وهي حالةُ الاستمتاعِ المعروفِ. وجُعِلَ المشبَّهُ ذاتَ الزَّوجةِ، والمقصودُ أخصُّ أحوالِها، وهو حالُ قُرْبانِها، فالتَّقديرُ: قُربانُكِ كقُربانِ ظهرِ أميٍّ[2].

معنى (مِنْ) في ﴿مِنكُم﴾:

الحكمُ المذكورُ ليس خاصًّا بمُعيَّن

(مِنْ) في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم﴾ بيانيَّةٌ، كشأنِها بعدَ الأسماءِ المبهَمةِ، فعُلِمَ أنَّ هذا الحكمَ تشريعٌ عامٌّ لكلِّ مُظاهِرٍ، وليسَ خصوصيَّةً لخولةَ ولا لأمثالِها مِنَ النِّساءِ ذواتِ الخَصاصةِ وكثرةِ الأولادِ[3].

ويجوزُ أن تكونَ تبعيضيَّةً[4]؛ تقليلًا لمُمارسي هذه العادةِ مِن المسلمين.

(1) ابن منظور، لسان العرب: (ظهر).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 10.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 11.
(4) قباوة، المفصل في شرح الجلالين، ص: 1920.

فائدةُ التَّقييدِ بـ﴿مِنكُم﴾:

الظِّهارُ مِنْ عاداتِ أهلِ الجاهليَّة

الظّاهرُ أنْ يقالَ: (الَّذينَ يظاهرونَ مِنْ نسائِهم)، ولكنْ قُيِّدَ بـ﴿مِنكُم﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم﴾؛ ليُدمَجَ في الكلامِ توبيخُ العربِ وتهجينُ عادتِهم في الظِّهارِ؛ لأنَّ الظِّهارَ كان مخصوصًا بالعربِ، وكان مِنْ أيمانِ أهلِ جاهليَّتِهم خاصَّةً دونَ سائرِ الأممِ[1]، فالخطابُ على ذلك في ﴿مِنكُم﴾ للعربِ. ويجوزُ أن يكونَ الخطابُ في ﴿مِنكُم﴾ للمُسلمين، "فيكونُ ذكرُ هذا الوصفِ للتَّعميمِ؛ بيانًا لمدلولِ الصِّلةِ من قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾؛ لئلّا يُتوهَّمَ إرادةُ معيَّنٍ بالصِّلة"[2].

دلالةُ ﴿مِّن﴾ في ﴿مِّن نِّسَآئِهِم﴾:

الظِّهارُ مُبعِدٌ لأحدِ الزَّوجينِ مِنَ الآخَر

﴿مِّن﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿مِّن نِّسَآئِهِم﴾ ابتدائيَّةٌ مُتعلِّقةٌ بـ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾؛ لتَضَمُّنِهِ معنى البُعدِ؛ إذ الظِّهارُ قد كانَ طلاقًا، والطَّلاقُ يُبعِدُ أحدَ الزَّوجينِ مِنَ الآخرِ، فاجتُلِبَ لهُ حرفُ الابتداءِ، كما في قولِكَ: خرجَ مِنَ البلدِ[3].

غرضُ الإضافةِ في ﴿نِّسَآئِهِم﴾:

ظِهارُ الزَّوجِ يقعُ على زوجتِهِ

الإضافةُ في قولِهِ تعالى: ﴿مِّن نِّسَآئِهِم﴾ بمعنى اللّام، والمعنى: مِنْ نساءٍ لهم، والمرادُ بهنَّ الأزواجُ لا عمومُ النِّساءِ، فيفيدُ الكلامُ أنَّ ظهارَ الزَّوجِ يقعُ على زوجتِهِ لا على غيرِها.

سرُّ التَّعبيرِ بالنِّساءِ دونَ الأزواجِ:

الأزواجُ محلُّ المُظاهَرة

المرادُ بالنِّساءِ في قولِهِ تعالى: ﴿مِّن نِّسَآئِهِم﴾ الأزواجُ[4]؛ إذ الظِّهارُ إنَّما يقعُ عليهنَّ، وإطلاقُ لفظِ النِّساءِ على الأزواجِ معروفٌ

(1) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 485، والطيبي، فتوح الغيب: 15/ 266، وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 486.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 11.

(3) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 199، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 11.

(4) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 445.

عندَ العربِ إذا أُضيفَ لفظُ النِّساءِ إلى واحدٍ أو جماعةٍ، دونَ ما إذا وردَ غيرَ مضافٍ، قال سبحانه: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 32]، وقال جلَّ شأنُهُ: ﴿وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأحزاب: 59][1].

موقعُ جملةِ ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ مِن الإعرابِ، والمعنى المَنوطُ بها:

تقدَّمَ أنَّ الاسمَ الموصولَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، أو مفعولٌ به في محلِّ نصبٍ بـ﴿بَصِيرٌ﴾.

القولُ لا يُبدِّلُ حقائقَ الأشياء

وجملةُ ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ على وجهِ النَّصب استئنافيَّةٌ تعليليَّةٌ، بتقديرِ جملةٍ محذوفةٍ تُفهَمُ من سياق الكلام؛ لأنَّ المَقامَ حينئذٍ مقامُ تهديدٍ ووعيدٍ، والتَّقديرُ: إنَّ اللهَ بصيرٌ الَّذين يُظاهِرون، وسيُجازيهم على افترائِهم وكَذِبِهم؛ لأنَّ أزواجَهم ما هنَّ أُمَّهاتِهم. وهذا سببُ فَصْلِها عمّا قبلَها؛ لأنَّ بينَ الجملتين شِبْهَ كمالِ الاتِّصال.

أمّا على وجهِ الرَّفعِ فالجملةُ خبرٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾؛ أي: الَّذين يُظاهِرون من أزواجِهم ليسَ أزواجُهم أمَّهاتٍ لهم بقولِ أحدِهم: أنتِ عليَّ كظهرِ أمّي؛ أي: لا تَصيرُ الزَّوجةُ بذلك أُمًّا لقائلِ تلك المقالةِ. وهذا تمهيدٌ لإبطالِ أثرِ صيغةِ الظِّهارِ في تحريمِ الزَّوجةِ، بما يُشيرُ إلى أنَّ الأمومةَ حقيقةٌ ثابتةٌ لا تُصنَعُ بالقولِ؛ إذ القولُ لا يُبدِّلُ حقائقَ الأشياءِ[2].

انتِفاءُ أُمومةِ الأزواجِ دليلُ خَطَإِ المُظاهِرين

ويُحتمَلُ أنْ يكونَ خبرُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ محذوفًا تقديرُهُ: مُخطِئونَ، وأُقيمَ دليلُهُ – وهو قولُهُ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ – مُقامَهُ[3]، فتكونُ الجملةُ استئنافًا تعليليًّا، ولذلكَ فُصِلَتْ عمّا قبلَها.

دلالةُ ﴿مَّا﴾ في ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ وإعرابُها:

﴿مَّا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ نافيةٌ، وذلكَ أنَّهُ لمّا كانَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 3/ 266.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 12.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 200.

مقصودُ المُظاهِرِ تحريمُ زوجتِهِ كحُرمةِ أُمِّه

معنى قولِهم: (كظَهْرِ أُمّي): كأمّي في التَّحريم، ولا يُرادُ خصوصيَّةُ الظَّهرِ الَّذي هو مِنَ الجسدِ جاءَ النَّفيُ بقولِه: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾[1].

وهي هنا عاملةٌ؛ تشبيهًا لها بـ(ليس)؛ لاستيفائِها شُروطَ الإعمالِ، والضَّميرُ ﴿هُنَّ﴾ اسمُها في محلِّ رفعٍ، و﴿أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ خبرُها منصوبٌ، وهذه هي اللُّغةُ الفُصحى في (ما) النّافيةِ إذا توفَّرَتْ فيها شروطُ الإعمالِ، وهي لغةُ أهلِ الحِجاز[2].

بلاغةُ التَّشبيهِ المَنفيِّ في ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾:

تشبيهُ الزَّوجةِ بالأمِّ باطِل

لمّا كانَ ظهارُ الرَّجلِ مِن امرأتِه تشبيهًا لها بأُمِّه في حُرمةِ النِّكاحِ أُبطِلَ هذا التَّشبيهُ بقولِه: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾[3]، وهو تشبيهٌ بليغٌ[4].

بلاغةُ الإخبارِ بـ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾:

تَسفيهُ رَأْيِ المُظاهِرينَ مِن أزواجِهم

الإخبارُ بقولِه تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ ليسَ على ظاهرِه؛ لأنَّ عدمَ كونِهنَّ أمَّهاتِهم أمرٌ ظاهرٌ معلومٌ، بل المرادُ التَّمهيدُ لإبطالِ أثرِ صيغةِ الظِّهارِ في تحريمِ الزَّوجة[5]، وبيانُ سوءِ حالِهم وتسفيهُ رأيِهم[6].

غرضُ الإضافةِ في ﴿أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾:

تشبيهُ الأزواجِ بالأُمَّهاتِ لا وجهَ له

الإضافةُ في قولِه تعالى: ﴿أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ بمعنى اللّام، والمعنى: ما هُنَّ أُمَّهاتٍ لهم، وفي ذلكَ تنصيصٌ على نفيِ أنْ تكونَ أزواجُهم أُمَّهاتِهم المُختصّاتِ بهم، وتأكيدٌ لبطلانِ تشبيهِ الأزواجِ بالأُمَّهات.

عِلَّةُ فَصْلِ ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾:

تأكيدُ إبطالِ التَّحريمِ بلفظِ الظِّهار

فُصِلَتْ جملةُ ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾ عن جملةِ ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾؛ لأنَّها واقعةٌ موقعَ التَّعليلِ لها، فبينَهما شِبهُ كمالِ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 121.
(2) ابن هشام، أوضح المسالك: 1/ 265.
(3) الطّيبي، فتوح الغيب: 15/ 267.
(4) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 486.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 12.
(6) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 486.

الاتِّصال، وهو تعليلٌ للحُكمِ المقصودِ مِنْ هذا الكلامِ، وهو إبطالُ التَّحريمِ بلفظِ الظِّهارِ؛ إذ كونُهنَّ غيرَ أمَّهاتِهم ضروريٌّ لا يحتاجُ إلى التَّعليلِ[1]. ويُحتمَلُ أنْ يكونَ الفصلُ لكونِها تأكيدًا لها[2]، فبينَ الجملتينِ حينئذٍ اتِّحادٌ تامٌّ، وهو ما يُسمّى كمالَ الاتِّصال.

بلاغةُ القصرِ بالنَّفي والاستثناءِ:

في قولِهِ تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْۚ﴾ قصرٌ بطريقِ النَّفي والاستثناء، وهو مِن أبلغِ طُرُقِ القصر، ومعناهُ: ما أُمَّهاتُهم إلّا اللّائي ولَدْنَهم؛ "أي: فليستِ الزَّوجاتُ المُظاهَرُ منهنَّ بصائراتٍ أمَّهاتٍ بذلكَ الظِّهارِ؛ لانعدامِ حقيقةِ الأمومةِ منهنَّ؛ إذ هنَّ لم يَلِدْنَ القائلينَ: أنتِ عليَّ كظهرِ أمّي، فلا يَحْرُمْنَ عليهم، فالقصرُ في الآيةِ حقيقيٌّ؛ أي: فالتَّحريمُ بالظِّهارِ أمرٌ باطلٌ لا يقتضيهِ سببٌ يُؤثِّرُ إيجادَهُ"[3].

التَّحريمُ بالظِّهارِ باطلٌ لا يَقتَضيهِ سببٌ يُؤثِّرُ إيجادَه

نكتةُ التَّعبيرِ بالموصولِ ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾:

عُبِّرَ بالاسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْۚ﴾؛ للتَّوصُّلِ بما في حيِّزِ الصِّلةِ – وهو الولادةُ – إلى ذكرِ الوصفِ الَّذي يُؤكِّدُ نفيَ كونِ الزَّوجاتِ أمَّهاتٍ، ويُثبِتُ كونَ الأمَّهاتِ هنَّ الوالداتِ.

مَنْ ولَدَتْ هي الموصوفةُ بالأُمومة

بلاغةُ صيغةِ الماضي في ﴿وَلَدْنَهُمْۚ﴾:

جيءَ بصيغةِ الماضي في قولِ الحقِّ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَلَدْنَهُمْۚ﴾؛ للدَّلالةِ على تحقُّقِ الولادةِ ووقوعِها، وأنَّ مَنْ تحقَّقَتْ ولادتُهنَّ هنَّ المُستحِقّاتُ للأمومةِ.

تَحقُّقُ الولادةِ يُقوّي استِحقاقَ الأُمومة

فنُّ السَّلبِ والإيجابِ في آيةِ الظِّهارِ:

في قولِهِ ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 13.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 121.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 12.

بناءُ الكلامِ على نفيِ الشَّيءِ مِنْ جهةٍ وإيجابِهِ مِنْ جهةٍ أُخرى

﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ فنٌّ عجيبٌ بديعٌ مِنْ فنونِ البلاغةِ، وهو السَّلبُ والإيجابُ، وهو بناءُ الكلامِ على نفيِ الشَّيءِ مِنْ جهةٍ وإيجابِهِ مِنْ جهةٍ أخرى، أو على الأمرِ بشيءٍ مِنْ جهةٍ والنَّهيِ عنهُ مِنْ جهةٍ ثانيةٍ، وفي هذه الآيةِ نفيٌ لصيرورةِ المرأةِ أُمًّا بالظِّهارِ، وإثباتٌ لصيرورتِها أُمًّا بالولادة[1]. وقد أدرَجَهُ كثيرٌ مِن علماءِ البلاغةِ في فَنِّ الطِّباقِ، وجعلَهُ بعضُهم فَنًّا قائمًا بذاتِه.

بلاغةُ العطفِ في قولِهِ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ معطوفٌ على ما قبلَهُ، ونكتةُ العطفِ: أنَّهُ لمّا وقَّفَهم على جَهْلِهم في الفعلِ وقَّفَهم على جَهْلِهم في القولِ[2]، وفي ذلكَ زيادةُ ذمٍّ لهم[3].

قُبْحُ فعلِ المُظاهِرينَ وقولِهم

نكتةُ التَّوكيدِ بـ(إنَّ)، و(اللّام):

أُكِّدَ قولُهُ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ بـ(إنَّ) واللّامِ؛ لأنَّهم كانوا قد اعتادوا هذا القولَ المُنكَرَ، فأُشرِبَتْهُ قلوبُهم[4]، فأُريدَ بالتَّأكيدِ انتزاعُهُ مِنْ أنفُسِهم، وللاهتمامِ بإيقاظِ النّاسِ لشَناعتِهِ؛ لأنَّهم لمّا اعتادوهُ نُزِّلوا منزلةَ مَنْ يَتَرَدَّدُ في كونِهِ مُنكَرًا أو زورًا، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ الظِّهارَ لم يكنْ مشروعًا في شرعٍ قديمٍ ولا في شريعةِ الإسلامِ، وأنَّهُ شيءٌ وضَعَهُ أهلُ الجاهليَّةِ[5].

الظِّهارُ مِنْ مُختَرَعاتِ أهلِ الجاهليَّةِ

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ في ﴿لَيَقُولُونَ﴾:

عُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ استمرارَهُم في الظِّهارِ استمرارٌ في قولِ المُنكَرِ والزّورِ.

---

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 8، بتصرف.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 346.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 13.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 345.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 13.

بلاغةُ إيثارِ لفظِ (المُنكَر) بصيغةِ التَّنكير:

الظِّهارُ قبيحٌ فظيعٌ مُستنكَرٌ

لفظُ ﴿مُنكَرًا﴾ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ نائبٌ عن مصدرِ (يقولون)؛ لبيان النَّوع، وزيادة التَّوكيد[1]، أو هو مفعولٌ به على تضمينِ (يقولون) معنى (يَلفِظون)، وهو في الأصلِ نعتٌ لمفعولٍ محذوفٍ، والتَّقدير: وإنَّهم ليقولون شيئًا منكرًا من القول[2].

واختيرَ التَّعبيرُ بلفظِ (المُنكَر)؛ لزيادةِ تقبيحِ الظِّهارِ، ببيانِ أنَّهُ فظيعٌ تُنكِرُهُ الحقيقةُ، وتُشَنِّعُهُ الأحكامُ الشَّرعيَّةُ[3].

الظِّهارُ مرفوضٌ شرعًا وعقلًا وطبعًا

ونُكِّرَ قولُهُ: ﴿مُنكَرًا﴾ في الآيةِ للتَّفخيم والتَّعظيم[4]؛ أي: مُنكَرًا عظيمَ الشَّأن، يُنكِرُهُ الشَّرعُ والعقلُ والطَّبعُ. ونظيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ۝٤٠﴾ [الإسراء: 40][5].

بلاغةُ الحذفِ في ﴿مُنكَرًا﴾:

الظِّهارُ شيءٌ مردودٌ

في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ إيجازٌ بالحذفِ، وذلكَ أنَّ ﴿مُنكَرًا﴾ و(زورًا) نعتانِ لمفعولٍ محذوفٍ لفهمِ المعنى؛ أي: ليقولونَ شيئًا مُنكَرًا مِنَ القولِ وزورًا[6].

معنى ﴿مِّنَ﴾ في ﴿مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾:

تقريرُ المعنى بالإيضاحِ بعدَ الإبهام

﴿مِّنَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ بيانيَّةٌ؛ لِما في قولِهِ تعالى ذكرُهُ: ﴿مُنكَرًا﴾ مِنَ الإبهامِ، وفي سلوكِ سبيلِ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ تقريرٌ للمعنى.

دلالةُ تعريفِ ﴿ٱلْقَوْلِ﴾:

المُنكَرُ مِنْ جنسِ القولِ

(أل) في ﴿ٱلْقَوْلِ﴾ من قولِهِ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ

(1) قباوة، المفصل في تفسير الجلالين، ص: 1920.
(2) السمين الحلبي، الدر المصون: 10/ 264.
(3) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 486، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 279.
(4) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 487.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 216، والآلوسي، روح المعاني: 14/ 200.
(6) السّمين الحلبي، الدّر المصون: 10/ 264.

ٱلْقَوْلِ﴾ لتعريفِ الجنسِ؛ أي: مُنكَرًا مِنْ جنسِ القولِ، وفي إعادةِ القولِ معرَّفًا تشنيعٌ عليهم فيما قالوه وتأكيدٌ لكونه منكرًا، فـ"مَناطُ التّأكيدِ ليسَ صدورَ القولِ عنهم؛ فإنَّه أمرٌ محقَّقٌ، بل كونُهُ منكرًا؛ أي: عندَ الشّرعِ وعندَ العقلِ والطَّبعِ أيضًا، كما يُشعِرُ بهِ تنكيرُهُ"[1]، بحسبِ ما مَرَّ بيانه.

بلاغةُ عطفِ ﴿وَزُورًا﴾:

قولُ الزّورِ مُنكَرٌ مُستهجَنٌ

عطفُ الزّورِ على المُنكَرِ في قولِهِ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ كعطفِ العلَّةِ على المعلولِ[2]، والمعنى: ليقولونَ مُنكَرًا؛ لأنَّهُ زورٌ؛ أي: كذبٌ.

سرُّ إيثارِ لفظِ (زورًا) مُنكَّرًا:

ألفاظُ الظِّهارِ كذبٌ شنيعٌ

أوثِرَ لفظُ الزّورِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾؛ "لأنَّ الزّوجة محلَّلةٌ والأُمَّ محرَّمةٌ، وتشبيهُ المحلَّلةِ بالمحرَّمةِ في وصف الحلِّ والحُرمة كذبٌ"[3]. وتنكيرُه للتَّفخيم[4]؛ أي: كذبًا فظيعًا عظيمًا مُبالَغًا فيه؛ لانحرافِهِ عن الحقِّ؛ فإنَّ الزّوجةَ لا تُشبِهُ الأُمّ[5].

بلاغةُ عطفِ جملةِ ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾:

المُظاهِرُ مَغفورٌ لهُ إنْ تابَ

جملةُ الفاصلةِ ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ معطوفةٌ على ما قبلَها؛ لذكرِ العفوِ وترغيبِهم في التَّوبةِ بعدَ توبيخِهم بأنَّهم يقولونَ مُنكَرًا مِنَ القولِ وزورًا[6]، وفي ذلكَ تكميلٌ حسنٌ بدفعِ تَوَهُّمِ أنَّ المُظاهِرينَ لا يُغفَرُ لهم[7].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 216.
(2) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 487.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 481.
(4) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 487.
(5) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 192.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 13.
(7) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 488.

ويُحتمَلُ أنْ تكونَ معطوفةً على محذوفٍ، والتَّقديرُ: فإنَّ اللهَ حرَّمَهُ وإنَّ اللهَ لعفوٌّ غفورٌ، ونكتةُ العطفِ التَّرغيبُ في التَّوبةِ والدَّعوةُ إليها[1].

بلاغةُ الكنايةِ في قولِهِ: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ كنايةٌ عن عدمِ مُؤاخَذتِهم بما صدرَ منهم مِنَ الظِّهارِ قبلَ هذهِ الآيةِ؛ إذ كانَ عذرُهم أنَّ ذلكَ قولٌ تابعوا فيهِ أسلافَهم، وجَرَى على ألسِنَتِهم مِن دونِ تفكُّرٍ في مدلولاتِهِ، وأمّا ما يكونُ بعدَ نزولِ هذهِ الآيةِ فهو منهيٌّ عنهُ[2].

ما مَضَى مِنَ الظِّهارِ قبلَ نزولِ الآيةِ فهو مَعْفوٌّ عنه

نكتةُ تَوالي المؤكِّداتِ في جملةِ الفاصلة:

أُكِّدَ قولُهُ ﷻ: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ بـ(إنَّ) واللّامِ واسميَّةِ الجُملة؛ لمناسبةِ تأكيدِ مقابلِهِ، وهو قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾[3]، ولدفعِ تَوَهُّمِ المُظاهِرينَ أنْ لا توبةَ لهم، بسببِ شناعةِ ما صدرَ عنهم مِنَ الظِّهارِ[4].

بابُ الرَّجاءِ والتَّوبةِ مفتوحٌ للمُظاهِرِ التّائِب

سرُّ إيثارِ لفظِ الجلالةِ:

عُبِّرَ بلفظِ الجلالةِ في قولِ الباري جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾؛ لدلالتِهِ على صفاتِ العظمةِ والجلالِ؛ أي: وإنَّ المَلِكَ الأعظمَ الَّذي لا أمرَ لأحدٍ معَهُ في شرعٍ ولا غيرِهِ لعفوٌّ غفورٌ[5]، وفي ذلكَ مزيدُ حثٍّ على التَّوبةِ.

العظيمُ سبحانَهُ يَعفو ويَغفِر

سرُّ الجمعِ بينَ العَفوِّ والغَفور:

جُمِعَ بينَ العفوِّ والغفورِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّهُ ﷻ مِنْ صفاتِهِ تركُ عقابِ مَنْ شاءَ، ومَحْوُ عينِ

سَعَةُ عَفوِ اللهِ تعالى وصَفْحِهِ عن الذُّنوبِ

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 347.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 14.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 14.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 347.
(5) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 348.

الذَّنبِ وأثرِهِ، حتَّى إنَّهُ كما لا يُعاقِبُ عليهِ لا يُعاتِبُ، وفي ذلكَ زيادةُ ترغيبٍ في التَّوبةِ والإنابةِ[1]. أو للدَّلالةِ على أنَّهُ تعالى عفوٌّ لا يُؤاخِذُ بالفعلِ، وغفورٌ يَصفَحُ عن فاعلِ فعلٍ مِنْ شأنِهِ أنْ يُعاقِبَهُ عليهِ، فذكرُ وصفِ ﴿غَفُورٌ﴾ بعدَ وصفِ ﴿لَعَفُوٌّ﴾ تتميمٌ لتمجيدِ اللّهِ، وفيهِ مقابلةُ شيئينِ - وهما ﴿مُنكَرًا﴾ و(زورًا) - بشيئينِ، وهما (عفوٌّ) و﴿غَفُورٌ﴾[2].

بلاغةُ صيغةِ (فَعولٍ) في ﴿لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾:

كـثرةُ عفوِ اللهِ تعالى ومغفرتِهِ

جيءَ بصيغةِ (فَعولٍ) في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾؛ للمبالغةِ في اتِّصافِهِ تعالى بالعَفوِ والمغفرةِ، وأنَّهما يَصدُرانِ عنهُ كثيرًا، والمعنى: وإنَّ اللّهِ لَمُبالِغٌ في العفوِ والمغفرةِ، فيَغفِرُ ما سلَفَ منه، ويَعفو عمَّن ارتكَبَهُ مُطلقًا أو بالتَّوبةِ[3].

غرضُ تقديمِ العَفوِّ على الغَفور:

تـقديـمُ الأخَـفِّ على الأشَدّ

قُدِّمَ وصفُ العَفوِّ على وصفِ الغفورِ في قولِهِ تعالى ذكرُهُ: ﴿لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾؛ لأنَّ الأوَّلَ يدلُّ على أنَّهُ تعالى يَترُكُ عقابَ مَنْ شاءَ، والثّانيَ يدلُّ على أنَّهُ ﷻ يَمحو عينَ الذَّنبِ وأثرَهُ، فهو كما لا يُعاقِبُ عليهِ لا يُعاتِبُ[4]، فقُدِّمَ الأخفُّ على الأشدِّ، وفي تأخيرِ ﴿غَفُورٌ﴾ رعايةٌ للفاصلةِ أيضًا.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الكَذِبُ والافتِراءُ والإفْكُ والبُهْتانُ والخَرْصُ والزّوْر:

الظّهارُ انحِرافٌ عن الحَقّ

الكَذِبُ: خلافُ الصِّدقِ. والافتِراءُ: اختلاقُ الكذبِ. والإفكُ: قلبُ الشَّيءِ وصرفُهُ عن الحقِّ في الاعتقادِ إلى الباطلِ، وعن الصِّدقِ في المقالِ إلى الكذبِ، وعن الجميلِ في الفعلِ إلى القبيحِ[5]. والبُهْتانُ:

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 348.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 14.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 200.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 348.
(5) زيدان، الفروق اللغوية، ص: 154، 159.

هو الكذبُ الفظيعُ الَّذي يَتَحيَّرُ منهُ سامعُهُ عندَ سماعِهِ[1]. والخَرْصُ: كلُّ قولٍ مَقولٍ عن ظنٍّ وتَخْمينٍ[2]. والزّورُ: تزيينُ الكذبِ وزَخرَفتُهُ، والمَيْلُ بهِ عن الحقِّ[3].

وجميعُ هذه المصطلحاتِ تَشترِكُ في عدمِ مُطابَقةِ الخبرِ للواقع، إلّا أنَّ النَّظمَ الحكيمَ آثَرَ هنا التَّعبيرَ بلفظةِ (الزّورُ) على التَّعبيرِ بغيرها؛ لِما فيها مِنَ الإشارةِ إلى أنَّ الظِّهارَ انحرافٌ عن الحقِّ؛ فإنَّ الزَّوجةَ لا تُشبِهُ الأمَّ[4].

(1) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 3/ 1154.

(2) زيدان، الفروق اللغوية، ص: 154، 159.

(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 268.

(4) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 486، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 192.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الستون،
سورة الحدِيد من الآية 14 إلى سورة الحَشر الآية 10
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الستون، سورة الحدِيد من الآية 14 إلى سورة الحَشر الآية 10
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 60 ، 802 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-66-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 60 : المجلد الستون، سورة الحدِيد من الآية 14 إلى سورة الحَشر الآية 10.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-66-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5294607 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"